رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني والنوع الاجتماعي

المحتويات

لماذا يعتبر النوع الاجتماعي أمراً مهماً لرقابة المجتمع المدني؟

كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في مهمة رقابة المجتمع المدني؟

التحديات والفرص المتاحة إبان فترة ما بعد النزاع

تساؤلات لمنظمات المجتمع المدني

معلومات أخرى

يسود اعتراف قوي بوجوب تلبية عملية إصلاح القطاع الأمني للاحتياجات الأمنية المختلفة للرجل والمرأة والفتاة والصبي. كما يعتبر إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي مفتاح فعالية ومساءلة القطاع الأمني والملكية المحلية وشرعية عمليات إصلاح القطاع الأمني.

وتعتبر مذكرة التطبيق هذه بمثابة مقدمة موجزة لمزايا إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عملية رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني، كما وتقدّم معلومات عملية لكيفية القيام بذلك.

وتعتمد هذه المذكرة على تقرير مطول، وكلاهما جزء من رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني. وحيث أن الهدف من رزمة الأدوات هذه هو إعداد مقدمة موجزة عن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتقديمها إلى ممارسي وصانعي سياسات إصلاح القطاع الأمني، تمّ تضمينها ١٢ أداة مع مذكرات عملية مكمّلة لها – أنظر معلومات أخرى.

لماذا يعتبر النوع الاجتماعي أمرًا مهمًا لرقابة المجتمع المدني؟

تتطلب **رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني**، بما فيه عملية إصلاح هذا القطاع، مشاركة فاعلة من جانب منظمات المجتمع المدني لتحديد السياسات الأمنية ومراقبة هياكل وممارسات الأشخاص الفاعلين في القطاع الأمني.[١] والهدف هو ضمان ادخال اهتمامات ووجهات شعبية على مستوى المجتمع في توفير الأمن الداخلي والخارجي وكذلك لدعم الملكية المحلية والاستدامة. وتشارك منظمات المجتمع المدني في الرقابة على القطاع الأمني بعدة طرق مختلفة ويشمل ذلك تقديم المشورة السياسية والخبرة الفنية والمراقبة وزيادة الوعي والأبحاث والتحليل.

ويشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الأدوار والعلاقات والسمات الشخصية والمواقف والسلوكيات والقيم التي يعزوها المجتمع للمرأة والرجل. وعلى ذلك يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الاختلافات المكتسبة بين الرجل والمرأة بينما يشير لفظ "الجنس" إلى الاختلافات البيولوجية بين الأنثى والذكر. وتتنوع أدوار النوع الاجتماعي تنوعًا هائلاً ضمن الثقافات وعبرها وقد تتغير بمرور الزمن، كما لا يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى المرأة والرجل فحسب بل يشمل العلاقات بينهما.

تعزيز الملكية المحلية

- يمكن أن يؤدي ادخال مسائل النوع الاجتماعي وإشراك المنظمات النسائية إلى تعزيز الملكية المحلية لعمليات إصلاح القطاع الأمني عبر العمل على إشراك المرأة والرجل وإتاحة فرصة تعبير كل منهما عن احتياجاته الخاصة ووجهات نظره وأولوياته مما يدفع المؤسسات الأمنية لتكون أكثر تمثيلاً وتجاوبًا وشرعيةً في أعين المجتمع.

الرقابة الشاملة من خلال ادخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- يمكن أن تعزز الرقابة على القطاع الأمني التي تراقب كيفية تعامل المؤسسات والسياسات الأمنية والقضائية مع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي توفير الأمن وتحقيق العدالة.
- كما يمكن للرقابة على القطاع الأمني التي تعمل على إخضاع المؤسسات الأمنية للمساءلة بشأن تهيئة بيئة عمل غير تمييزية والقضاء على التحرش الجنسي والأشكال الأخرى للعنف القائم

MINISTERIO DE ASUNTOS EXTERIORES Y DE COOPERACIÓN aecid
الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

instraw united nations
معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

DCAF
مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة

على أساس النوع الاجتماعي أن تزيد من الإنتاجية والفاعلية.

- كذلك يمكن للرقابة على القطاع الأمني التي تعمل على إخضاع المؤسسات الأمنية للمساءلة بشأن زيادة توظيف المرأة والمجموعات الأخرى المهمشة والإبقاء على عملها والنهوض بها أن تعزز من ثقة العامة والفاعلية.

الرقابة الفعالة من خلال إشراك المنظمات النسائية

- تعتبر المنظمات النسائية في الغالب من الموارد غير المستغلة للرقابة على القطاع الأمني حيث يمكنها تعزيز الرقابة من خلال:

  – تقديم المشورة السياسية حول تعزيز الشفافية والمساءلة والتجاوب.

  – مراقبة تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية وكذلك السياسات المؤسسية والوطنية.

  – المساهمة في بناء قدرات الجهات الرقابية فيما يتصل بمسائل النوع الاجتماعي.

  – تحديد التهديدات الأمنية والمشكلات التي تواجه الأفراد والمجتمعات.

  – تسهيل إقامة حوار بين المجتمعات المحلية وجهات الرقابة على القطاع الأمني.

  – زيادة وعي العامة حول كيفية إخضاع القطاع الأمني للمساءلة.

الجدول رقم ١ مراقبة تنفيذ التشريعات[٢]

في ماليزيا، تقوم بعض منظمات المجتمع المدني مثل منظمة مساعدة المرأة بمراقبة تنفيذ ومدى فعالية قانون العنف الأسري في ماليزيا وكذلك تقديم خدماتها للضحايا، وقد استخدمت النتائج للدعوة إلى إجراء تحسينات على جوهر وطريقة تطبيق التشريع.

وفي كمبوديا، تتعاون المنظمات النسائية مع مجموعات حقوق الإنسان مثل منظمة LICADHO مع هيئات الرقابة الحكومية للتحقيق في ادعاءات إساءة المعاملة ولمراقبة مدى الالتزام بالقانون الذي صدر مؤخراً في كمبوديا بشأن القضاء على العنف الأسري وحماية الضحايا، ويمنح هذا القانون سلطات أوسع للشرطة للتدخل في حالات العنف الأسري يعزز إمكانية لجوء الضحايا للقضاء. وإضافة إلى أعمال المراقبة، تقدم منظمات المجتمع المدني المساعدة القانونية وتوفّر المساكن الآمنة للضحايا.

الامتثال للالتزامات التي تمليها القوانين والمواثيق الدولية

إن الأخذ بزمام المبادرة لإدخال مسائل النوع الاجتماعي في عملية الرقابة على المجتمع المدني ليست مسألة فاعلية تنفيذية فحسب، بل إنه أيضًا ضروري للالتزام بالقوانين والمواثيق والمعايير الدولية والاقليمية المتعلقة بالأمن والنوع الاجتماعي، وأهمها:

- إعلان ومنهاج عمل بكين (١٩٩٥)
- قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (٢٠٠٠)

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى ملحق مجموعة الأدوات بشأن القوانين والمواثيق الإقليمية والدولية.

كيف يمكن إدخال النوع الاجتماعي في رقابة المجتمع المدني؟

جهات مراقبة القطاع الأمني

- تعزيز مشاركة المنظمات النسائية في جهات الرقابة الرسمية على القطاع الأمني مثل هيئات المراجعة المدنية ولجان الشكاوى العامة وفرق الخبراء الفنيين ومجموعات المراقبة المستقلة (أنظر الجدول ١).

- وضع مسائل النوع الاجتماعي مثل القضاء على العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي وزيادة توظيف المرأة على جدول أعمال جهات الرقابة على القطاع الأمني.

الأبحاث وجمع المعلومات

- التأكد من إدخال مسائل النوع الاجتماعي في عمليات التقييم الداخلية والخارجية أو عمليات مراجعة مؤسسات وسياسات القطاع الأمني.

- التأكد من أن جميع البيانات مصنفة على أساس الجنس حيث أنها تلقي الضوء على الظروف المختلفة لكل من المرأة والرجل كما تعتبر ضرورية كأساس لتقديم خدمات أمنية متساوية.

- إجراء عملية تدقيق خاصة بالنوع الاجتماعي على مؤسسات وسياسات القطاع الأمني.

- إجراء تحليل قائم على النوع الاجتماعي لعملية إصلاح القطاع الأمني ونشر النتائج والتوصيات من خلال وسائل الإعلام لتصل إلى المسؤولين الحكوميين والجهات المانحة.

- إجراء تقييم لميزانية النوع الاجتماعي في ميزانيات الإنفاق الحكومي أو القطاع الأمني أو الدفاع أو مؤسسات القطاع الأمني المستقلة من أجل التوصل

لفهم التأثير المختلف لتخصيص الميزانية على الرجل والمرأة بشكل أفضل، واستخدام النتائج كأداة لكسب التأييد.

- التأكد من إشراك النساء والمنظمات النسائية في جميع عمليات التدقيق والتقدير والتخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني.

التأييد وزيادة الوعي

تستخدم الأبحاث على النوع الاجتماعي ونتائج التقييم وعمليات جمع البيانات لتنمية معلومات العامة ولإطلاق عمليات تأييد المسائل الأمنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي مثل زيادة الوعي حول كيفية إبلاغ الشرطة عن حالات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي أو الضغط من أجل وضع برامج لمنع تمويل الحكومة للعنف المسلح.

- تحديد طرق توصيل هذه المعلومات إلى المجموعات المهمشة (مثل التجمعات الريفية أو المرأة الأمية أو المجتمعات العرقية) ممن لا يتحدثون اللغة السائدة.
- استهداف التأييد على مختلف المستويات المحلية والاقليمية والقومية للوصول إلى صانعي السياسة الذين يمكنهم التأثير على برامج القطاع الأمني.
- إشراك وسائل الإعلام المحلية عبر نشر هذه المعلومات في الصحف الصغيرة ومحطات الإذاعة والتلفزيون المحلية وكذلك وسائل الإعلام المملوكة للحكومة.
- العمل مع وسائل الإعلام لتنمية إحساس الصحفيين والأفراد الآخرين بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأمن وكذلك المسائل القضائية.
- إشراك الرجل في حملات التأييد وبخاصة تلك المتعلقة بالعنف ضد المرأة (انظر الجدول ٢).

التدريب على النوع الاجتماعي

يمكن للمنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني التي لديها خبرة في مجال النوع الاجتماعي المساعدة في تطوير وتقديم التدريب على النوع الاجتماعي لأفراد القطاع الأمني (انظر الجدول ٣) عبر:

- إجراء تقييم للاحتياجات التدريبية.
- تطوير مواد تدريبية على النوع الاجتماعي وتقديم التدريب.
- وضع منهج تدريبي موحّد خاص بالنوع الاجتماعي يمكن للمدربين تكييفه واستخدامه.
- الضغط من أجل وضع سياسات تلزم بتدريب النوع الاجتماعي بشكل شامل.
- وضع قائمة بمدربي النوع الاجتماعي في منظمات المجتمع المدني.

منظمات المجتمع المدني التشاركية والفاعلة

تلتزم منظمات المجتمع المدني المشاركة في الرقابة على القطاع الأمني بمراجعة السياسات والممارسات الداخلية لدعم المساواة على النوع الاجتماعي وللتأكيد على القدرات الداخلية فيما يتصل بمسائل النوع الاجتماعي، ويشمل ذلك:

- وضع سياسات وإجراءات داعمة للنوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص لمعالجة المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية وممارسات التوظيف ومتطلبات الآداء الوظيفي والتحرش الجنسي والتمييز.
- تقديم تدريب على النوع الاجتماعي لجميع الموظفين، بما في ذلك التدريب على جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وطرق إجراء الأبحاث.
- تضمين مسائل النوع الاجتماعي في أعمال الرقابة على القطاع الأمني.
- إجراء عملية تدقيق داخلية لتقييم القدرات التنظيمية.

يضم التقرير التاسع أيضًا:

– مراحل عملية التدقيق على النوع الاجتماعي لإصلاح القطاع الأمني.

– أسئلة تطرح عند التخطيط لحملة التأييد.

– نصائح للعمل مع الإعلام.

– موضوعات للتدريب لبناء القدرات الرقابية لدى المنظمات النسائية غير الحكومية.

– كيفية تعزيز شرعية شبكات المجتمع المدني.

– أمثلة من شرق أوروبا وفيجي والعراق وروسيا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة وغرب أفريقيا.

التحديات والفرص المتاحة إبان فترة ما بعد النزاع

قد يصيب منظمات المجتمع المدني الانشقاق والوهن أثناء النزاع وبالتالي قد لا تتمتع بالقدرة أو الشرعية أو الصلاحية للقيام بمهامها الرقابية على القطاع الأمني بالشكل الفاعل. وفي حالات أخرى، فقد يزيد التعاون بين منظمات المجتمع المدني في فترة ما بعد النزاع حيث يعتبر فيها انعدام الأمن المستمر وإصلاح الجيش والشرطة من الاهتمامات الرئيسية للعديد من المنظمات، ما يتيح لها فرصة التعاون والعمل مع بعضها البعض.

الجدول رقم ٢ إشراك الرجل في القضاء على العنف ضد المرأة

قامت مجموعة من الرجال باطلاق حملة الشريط الأبيض في كندا عام ١٩٩١ لتأييد إنهاء العنف ضد المرأة ولتثقيف غيرهم من الرجال بشأن هذه المسألة. ومن خلال حملات زيادة الوعي والبيانات العامة وتنامي شبكة المنظمة، يقدم أعضاء هذه المنظمة نظرة مغايرة من جانب الرجال ممن لا يميلون للعنف، ونموذجًا للدور الإيجابي للرجل والصبي داخل المجتمعات في مختلف أنحاء العالم.[٣]

التحديات التي تواجه إدخال مسائل النوع الاجتماعي

- غالبًا ما تكون قدرة مؤسسات الدولة ضعيفة، وحتى في حال وجود إرادة سياسية لا تتوافر السبل لتقديم الخدمات الأمنية والقضائية من حيث الجوانب الفنية والمالية والموارد البشرية.
- يندر وجود قوانين أو تنظيمات أو آليات ملائمة للقضاء على العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والتعامل معه أو لا يتم استغلالها الاستغلال الصحيح.
- قد يرتكب أفراد القطاع الأمني انتهاكات لحقوق الإنسان وقد يستمرون في ارتكاب الانتهاكات حتى في أوقات السلم.

الفرص المتاحة لإدخال مسائل النوع الاجتماعي

- يمكن أن تفسح عمليات إصلاح القطاع الأمني مجالاً لمنظمات المجتمع الأمني للإسهام في صنع القرار المتعلق بالمسائل الأمنية والقضائية وهي تعتبر فرصة لزيادة الوعي بمسائل النوع الاجتماعي.
- تشير الدلائل إلى أن الأدوار والعلاقات المتعلقة بالنوع الاجتماعي قد تتغير في الغالب أثناء النزاع وبعده، ما يمكنه أن يفسح مجالاً مهمًا للتفاوض بشأن إدخال مسائل النوع الاجتماعي وزيادة توظيف المرأة.
- قد ترغب الجهات المانحة في دعم منظمات المجتمع المدني من أجل بناء قدراتها على الرقابة المتجاوبة مع النوع الاجتماعي.

الجدول رقم ٣ منغوليا - إدخال ثقافة الصحة الجنسية في مناهج تدريب الجيش[٤]

تعمل منظمة الرؤيا المنغولية، وهي منظمة غير حكومية، في مجال الصحة الإنجابية بالتعاون مع ضباط وجنود القوات المسلحة المنغولية:

المسألة: تقلّ أو تنعدم معرفة المجندين الجدد في القوات المسلحة، وخاصة القادمين من الريف، بمرض الإيدز والأمراض المنقولة جنسيًا. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل الإصابة بتلك الأمراض بين الجنود والضباط.

الهدف: الحصول على دعم وزارة الدفاع والقوات المسلحة المنغولية لزيادة الوعي بمرض الإيدز والأمراض المنقولة جنسيًا والصحة الإنجابية بين الجنود والضباط.

الأطراف المعنية الرئيسية: وزارة الدفاع وقيادة القوات المسلحة المنغولية.

الأطراف المعنية الأساسية: الضباط / الجنود وشركاؤهم الجنسيين.

الطرق المتبعة والتواصل: تم توجيه خطابات إلى وزارة الدفاع وقيادة القوات المسلحة وتم عقد لقاءات رسمية وغير رسمية وورشة عمل مع كبار المسؤولين وكذلك تم تدشين مشروع بالتعاون مع كبار المسؤولين حيث قدم قادة الضباط وأطباء الوحدات العسكرية تقريرًا بشأن الوضع الحالي للأمراض المنقولة جنسيًا بين أفراد القوات المسلحة.

مؤشرات النجاح والاستدامة: تم إدخال الصحة الجنسية في مناهج التعليم الرسمية لأفراد الجيش والعمل على زيادة وعي كبار المسؤولين وكذلك زيادة الدعم المقدم من وزارة الدفاع.

الجدول رقم ٤ مثال لقوائم مهام النوع الاجتماعي الخاصة بجهات مراقبة القطاع الأمني في فترات ما بعد النزاع

- ✓ كيف يتم إشراك المجتمع المدني بما فيه المرأة في عمليات الرقابة؟
- ✓ كيف يتم تحديد الاحتياجات الأمنية للمرأة والرجل وهل تمت تلبيتها؟
- ✓ كم عدد النساء والرجال في الجيش والشرطة وخدمات المخابرات وشرطة الحدود والجمارك والهجرة وخدمات تنفيذ القانون الأخرى (وما نسبة تمثيل النساء / الرجال بحسب الدرجة والفئة)؟
- ✓ هل هناك حاليًا إجراءات لضمان تكافؤ الفرص للمرأة لإشراكها في جميع المؤسسات الأمنية؟
- ✓ هل يتم تقديم تدريب على النوع الاجتماعي للشرطة أو الجيش أو القوات الأمنية الأخرى؟

- ✓ ما هي الإجراءات الحالية للقضاء على حالات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي التي يرتكبها أفراد القطاع الأمني والتعامل معها ومعاقبة مرتكبيها؟
- ✓ هل يوجد تمويل كافٍ لبرامج النوع الاجتماعي؟

تساؤلات تطرحها منظمات المجتمع المدني

إن إحدى أفضل الطرق لتحديد نقاط الانطلاق لإدخال مسائل النوع الاجتماعي في عمليات إصلاح القطاع الأمني هي أن تجري منظمات المجتمع المدني عملية تقييم. وفيما يلي نماذج لبعض الأسئلة حول النوع الاجتماعي يمكن لمنظمات المجتمع المدني تضمينها في تحديد ومراقبة وتقييم عملية إصلاح القطاع الأمني:

- ما هي الاحتياجات الأمنية والقضائية والأولويات الخاصة بالرجل والمرأة والفتاة والصبي؟
- هل لدى أفراد القطاع الأمني القدرة على التجاوب مع جميع هذه الاحتياجات؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، فلماذا؟
- هل الرجل والمرأة والفتاة والصبي متساوون في الحصول على الأمن والوصول للقضاء؟
- هل التشريعات والسياسات والبروتوكولات الأمنية متجاوبة مع النوع الاجتماعي؟ وهل يوجد تشريع كافٍ للقضاء على العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي؟
- هل تتوافر للمرأة فرصة كاملة ومتساوية الحصول على عمل داخل منظمات القطاع الأمني؟
- كيف تبدو بيئة العمل داخل المؤسسات الأمنية؟ هل توجد مشاكل متعلقة بالتحرش الجنسي أو أية عوائق أخرى تحول دون النهوض بالمرأة؟
- هل تعمل جهات الرقابة على القطاع الأمني على إشراك المرأة واستشارة المنظمات النسائية؟
- هل تقوم جهات الرقابة على القطاع الأمني بمراقبة المسائل المتعلقة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص لكل من المرأة والرجل؟

معلومات إضافية

المصادر

Amnesty International – *Monitoring and Reporting Human Rights Abuses in Africa: A Handbook for Community Activists,* 2002.

Amnesty International – *Understanding Policing: A Resource for Human Rights Activists,* 2006.

DCAF – *Public Oversight of the Security Sector: A Handbook for CSOs on Democratic Security Governance*, forthcoming 2008.

Family Violence Prevention Fund – *Toolkit for Working with Men and Boys to Prevent Gender-Based Violence*, 2003.

International Alert and Women Waging Peace – *Inclusive Security, Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action*, 2004.

OECD DAC – *OECD DAC Handbook on Security System Reform: Supporting Security and Justice*, 2007.

المنظمات

DCAF – www.dcaf.ch

International Alert – www.international-alert.org

UNIFEM Portal on Women, Peace and Security – www.womenwarpeace.org

UN-INSTRAW – www.un-instraw.org

WILPF Peacewomen – www.peacewomen.org

رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

١– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

٢– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح جهاز الشرطة

٣– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع الدفاع

٤– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة

٥– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الجنائي

٦– النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح إدارة الحدود

٧– النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني

٨– النوع الاجتماعي وأثره في صناعة سياسة الأمن القومي.

٩– النوع الاجتماعي وأثره في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني

١٠– النوع الاجتماعي وأثره في القوات العسكرية وشركات الأمن الخاصة

١١– النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله

١٢–النوع الاجتماعي وأثره في تدريب عناصر القطاع الأمني

ملحق خاص بالقوانين والمواثيق الدولية والإقليمية

بالإمكان الحصول على هذه التقارير ومذكرات تطبيقها من المواقع الالكترونية التالية:

www.dcaf.ch

قامت بإعداد مذكرة التطبيق العملي هذه راهيم كاناني (Rahim Kanani) من معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة إستناداً إلى التقرير التاسع الذي أعدته كلاً من كارن بارنز (Karen Barnes) وبيتر ألبريتشت (Peter Albrecht) من منظمة الإشعار الدولية.

التذييل

١ Caparini, Cole and Kinzelbach, *Public Oversight of the Security Sector: A Handbook for CSOs on Democratic Security Governance* (Renesans: Bratislava), forthcoming July 2008.

٢ Adapted from: *OECD DAC. OECD DAC Handbook on Security System Reform: Supporting Security and Justice* (OECD DAC: Paris), 2007, p. 117.

٣ Adapted from: 'The White Ribbon Campaign'. http://www.whiteribbon.ca/about_us/

٤ Cited from: Albrecht, P., 'Advocacy', *Public Oversight of the Security Sector: A Handbook for CSOs on Democratic Security Governance*, eds. Caparini, Cole and Kinzelbach (Renesans: Bratislava), forthcoming July 2008.